الدولة وعلاقتها بالجمعيات الأهلية:

دراسة ميدانية لعينة من المتطوعين للعمل في الجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف

أ. د. طلعت إبراهيم لطفي
أستاذ علم الاجتماع المتفرغ
كلية الآداب – جامعة بني سويف

مقدمة:

ورد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن مجلس الوزراء عام ٢٠١٣، أن محافظة بني سويف قد تم تصنيفها في المركز الرابع والعشرين على مستوى محافظات الجمهورية، بسبب تدني الخدمات الأساسية، الأمر الذي كان له تأثيره على مستوى معيشة المواطنين وارتفاع نسبة الفقر وتفشي البطالة رغم ما لدى هذه المحافظة من إمكانيات سياحية وثروات معدنية ومحجرية لم تستغل بعد.

وقد أشار التقرير إلى أن نسبة الأمية بالمحافظة بلغت نحو ٤٢٪ بسبب قيام أولياء الأمور بإخراج أبنائهم من المراحل التعليمية المختلفة لمساعدتهم في الزراعة أو إلحاقهم بأي مهنة تساعد على زيادة مصروفات الأسرة، فضلاً عن أن المدارس التي تعمل على فترتين تبلغ ١٤٠ مدرسة في المراحل الثلاث. وطالب التقرير بتوحيد الجهود للقضاء على هذه المشكلة الخطيرة التي تعوق تنفيذ برامج التنمية في المحافظة من خلال توجيه الجمعيات الأهلية للعمل التطوعي للمساعدة بإمكانياتها في محو الأمية.

وأكد التقرير ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع والحوامل وكذا الإصابة بالفيروس الكبدي (سي) بسبب تردي الخدمات الصحية لغياب الأطباء بالوحدات الصحية بالقرى وطب الأسرة وبصفة منتظمة وعدم توافر الأدوية والمستلزمات الطبية بالمستشفيات والوحدات الصحية، مشيراً إلى أن عدد الوحدات الصحية بالمحافظة ١٨٥ وحدة، وعدد الأطباء الذين يخدمون بها لا يتعدى ٧٥ طبيباً فقط، وهو عدد لا يكفي لتغطية ٢٢٢ قرية على مستوى المحافظة، فالعجز يصل إلى أكثر من ١٠٠ طبيب.

ويتضح من تقرير التنمية البشرية الصادر عن مجلس الوزراء، تدني الخدمات الاجتماعية في محافظة بني سويف ووجود بعض المشكلات التي تعوق تنفيذ برامج التنمية في هذه المحافظة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى جهود الجمعيات الأهلية حتى تكمل مالا تستطيع الدولة عمله، وأن تقوم هذه الجمعيات الأهلية بتقديم الخدمات والمساعدات وبرامج التنمية وخاصة في المناطق التي يصعب على الدولة الوصول إليها. ومن هنا تبدو أهمية هذه الدراسة التي تهدف بوجه عام إلى التعرف على نوع العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية، ومدى وجود التنسيق والتكامل بين الأنشطة الحكومية والأنشطة الأهلية، ودرجة تدخل الدولة في قيام الجمعيات الأهلية بالأنشطة المختلفة التي تقوم بها، والتعرف على أهم العوامل التي تؤدي إلى التعاون أو الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية.

ولهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقه في آن واحد. فمن الناحية النظرية تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة القضايا النظرية والتعميمات التي تثيرها الاتجاهات النظرية الأساسية في تفسير وظائف الدولة، وهي الاتجاه أو المذهب الفردي الذي يفرض على الدولة عدم التدخل في شئون الأفراد أو فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية على وجه الخصوص، والاتجاه أو المذهب الاشتراكي الذي يؤمن بتدخل الدولة المطلق وينادي أصحابه بضرورة تدخل الحكومة في كثير من الأمور، إذ أن هذا التدخل لا يتعارض مع حرية الفرد، بل هو الطريق الطبيعي لحمايتها، وأخيراً نجد الاتجاه الاجتماعي، وهو اتجاه وسط بين الاتجاه الفردي والاتجاه الاشتراكي.

وبالإضافة إلى الأهمية النظرية لهذه الدراسة، فإن لها أيضاً أهمية تطبيقية (عملية). إذ أن معرفة المعوقات التي تحول دون وجود التعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية، يؤدي إلى إمكانية وضع بعض الاقتراحات أو التوصيات لدعم العلاقة والتعاون بين الطرفين، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى فاعلية الجمعيات الأهلية في تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالرعاية أو التنمية الاجتماعية. ويرى بعض المدافعين عن اقتصاد السوق أن خدمات الرعاية الاجتماعية يمكن توفيرها بشكل أفضل عن طريق الجمعيات الأهلية والعمل التطوعي، الأمر الذي أدى إلى تغير دور الدولة، فلم تعد مسئولة تماماً عن توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين كما هو الشأن في المجتمعات الغربية التي ظهر فيها نموذج دولة الرعاية أو الرفاهية Welfare State[1]، وبرزت أهمية العمل التطوعي والجمعيات التطوعية التي أصبح دورها مكملاً لدور الدولة وليس مرادفاً له[2].

أولاً : أهداف الدراسة ومفهوماتها الأساسية

أ. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على كيفية نشأة وتطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف، ومدى العدالة في توزيع هذه الجمعيات على المراكز المختلفة التابعة للمحافظة، وأهم مجالات العمل التي تعمل بها الجمعيات الأهلية، ونوع العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية، ومدى وجود التنسيق والتكامل بين الأنشطة الحكومية والأهلية. ودرجة تدخل الدولة في قيام الجمعيات الأهلية بالأنشطة التي تقوم بها،

وأخيراً التعرف على أهمية العوامل التي تؤدي إلى التعاون أو الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية.

ويرى الباحث أنه يمكن صياغة أهداف هذه الدراسة في خمسة تساؤلات رئيسية على النحو التالي:

١- كيف نشأت وتطورت الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف، وهل هناك عدالة في توزيع هذه الجمعيات على المراكز المختلفة التابعة للمحافظة، وهل تأثر عدد الجمعيات بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة؟

٢- ما أهم ميادين أو مجالات العمل المختلفة التي تعمل بها الجمعيات الأهلية، وهل يغلب على هذه الميادين طابع الرعاية أم التنمية الاجتماعية؟

٣- ما نوع العلاقة الحالية بين الجمعيات الأهلية والدولة، وهل يسود هذه العلاقة روح التعاون أم المنافسة أم الصراع؟

٤- هل هناك تنسيق وتكامل بين الأنشطة الأهلية والأنشطة الحكومية، وما درجة تدخل الدولة في قيام الجمعيات الأهلية بالأنشطة المختلفة التي تقوم بها؟

٥- ما أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التعاون أو الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية، وكيف يمكن دعم العلاقة والتعاون بين الجمعيات الأهلية بوصفها من أهم تنظيمات المجتمع المدني وبين الحكومة بوصفها من أهم أركان الدولة، بحيث تزداد فاعلية الجمعيات الأهلية في تحقيق أهدافها وإشباع احتياجات المستفيدين من الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات؟

ب. المفهومات الأساسية للدراسة:

يعد تحديد المفهومات Concepts من بين أهم خطوات البحث العلمي وذلك لاحتياج البحوث العلمية إلى درجة عالية من الدقة والتحديد. وكلما تم تحديد المفهومات المستخدمة في البحث بدقة، تمكن الباحث من إجراء بحثه على أساس علمي سليم(٣).

وعند تحديد مفهومات الدراسة، ينتقل الباحث من التعريفات المجردة Abstract إلى التعريفات الإجرائية Operational التي تحدد المفهومات باستخدام ما يتبع في ملاحظاتها أو قياسها(٤).

ويرى الباحث أن هناك ثلاثة مفهومات أساسية في هذه الدراسة، وهي: مفهوم الدولة، والجمعيات الأهلية، والمجتمع المدني. وسيحاول الباحث فيما يلي تحديد المقصود بكل من هذه المفهومات الثلاثة.

١- مفهوم الدولة:

تتباين تعريفات الدولة State في النظرية السياسية تبايناً كبيراً مما أثار حولها الكثير من الخلاف والجدل. ويعكس هذا الخلاف والجدل الفلسفات لجانب القهر في تنظيم الدولة باعتباره تعبيراً عن السيطرة الطبقية، أو كتعبير عن الصالح العام أو الإرادة المستقلة ذات السيادة(٥).

وقد وصف العالم الألماني ماكس فيبر M. Weber الدولة بأنها المجتمع الإنساني الذي يحتكر الاستخدام المشروع للقوة البدنية (الفيزيقية) داخل حدود إقليم معين. وتعد الدولة هي المصدر الوحيد الذي يملك الحق في استخدام العنف(٦).

ويتفق ما ذكره فيبر مع تعريف جيمس زاندن James W. V. Zanden للدولة بأنها الهيئة الاجتماعية التي تحتكر أعلى درجات السلطة داخل إقليم معين وتمتلك الحق في توقيع العقوبة البدنية من أجل تحقيق وظائفها الاجتماعية. ومن أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة. فرض المعايير بالقوة، والتخطيط والتوجيه، وتحكيم المصالح المتصارعة، والحماية ضد العدوان الخارجي(٧).

ويعرف وليم كورنبلام William Kornblum الدولة بأنها مجموعة النظم السياسية التي تعمل في مجتمع معين(٨).

كما يعرف أليكس انكلز Alex This الدولة بأنها النظام السياسي الذي يتولى التحكيم في المنازعات والصراعات التي تحدث بين الأفراد وتوزيع الموارد على المواطنين في إقليم معين(٩).

ويعرف بارنارد A. Barnard وبيرجس T. Burgess الدولة بأنها الهيئة السياسية الموجودة في أي مجتمع (ولها عدة وظائف تشريعية، وتنفيذية وإدارية، وقضائية)، والتي تحكم إقليم معين، وتملك السلطة التي يؤيدها القانون والقوة، وهو الأمر الذي تفتقده المجتمعات التقليدية التي يعتمد اقتصادها على الصيد والجمع(١٠).

كما تعرف كارولين بيرسل Caroline H. Persell الدولة بأنها التنظيم القانوني المؤسسي للقوة في حدود إقليم معين(١١).

ويمكن تعريف الدولة بأنها "شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي القائم على أساس وجود جماعة بشرية، مستقرة فوق إقليم معين، وسلطة تسهر على استقراره بغية الحفاظ على نوع من النظام فيه"(١٢).

كما يمكن تعريف الدولة بأنها مجتمع منظم يعيش على إقليم معين ويخضع لسلطة هيئة حاكمة ذات سيادة ويتمتع بشخصية معنوية

متميزة عن المجتمعات الأخرى، وتربط بين أفراد الدولة رابطة سياسية قانونية كما تفرض على الدولة حماية أرواحهم وأموالهم وكافة حقوقهم التي يقرها لهم القانون الطبيعي والقوانين الوضعية(١٣).

ويستدل من التعريفات السالفة الذكر لمفهوم الدولة، على أن الدولة لها وظائف أساسية تؤديها مثل فرض المعايير بالقوة، والتخطيط والتوجيه، وتحكيم المصالح المتصارعة، والحماية ضد العدوان الخارجي. وبتعبير آخر فإن الدولة لها عدة وظائف تشريعية، وتنفيذية وإدارية، وقضائية. كما يستدل من التعريفات السابقة، على أن الدولة لها أركان أساسية هي: الجماعة البشرية (الشعب)، والإقليم المحدد، والحكومة، والسيادة.

وتعتبر الجماعة البشرية هي الركيزة الأولى في كيان الدولة، ولا يمكن تصور وجود دولة بدون عدد معقول من السكان Population، وطالما أن هناك طائفة من السكان، كان من الضروري أن تكون هناك بقعة من الأرض يعيشون عليها، ويطلق عليها اسم الإقليم Territory. وتعتبر الحكومة Government هي المنظمة الإنسانية التي تتحدث بلسان الدولة، ويتطلب وجود الدولة أيضاً أن تكون هناك هيئة منظمة تقوم بحماية مصالح الشعب وتنظيم علاقاتهم ووضع القوانين التي تقيم شئون الاجتماع السياسي على أحسن الصور، ويطلق على سلطة الدولة في لغة السياسة كلمة (السيادة) Sovereignty(١٤).

٢- مفهوم الجمعيات الأهلية:

يقصد بالجمعيات الأهلية، تلك الروابط أو التجمعات الشعبية المنظمة في إطار رسمي معترف به قانوناً، ويؤسسها أبناء المجتمع المحلي عن اقتناع بحاجتهم إليها كي تقوم بأدوار ووظائف اجتماعية معينة تشبع أو تسد حاجات تتطلبها مجالات حياتهم(١٥).

وقد يطلق على الجمعيات الأهلية اسم المنظمات غير الحكومية، ويقصد بها الجمعيات غير الهادفة للربح، والتي تعمل في مجالات الرعاية أو التنمية الاجتماعية، وتعتمد في تمويلها على تبرعات القطاع الخاص وأشخاص من المجتمع أو من جهات أجنبية، كما أنها قد تحصل على دعم من الحكومة لمساعدتها في إنجاز أهدافها غير السياسية(١٦).

والمنظمات غير الحكومية، هي منظمات لا تتوخى الربح، وتتناول قضايا الصالح العام، وهي مستقلة عن الحكومة أو مؤسسات الدولة، وتنظم أعمالها بنفسها(١٧). ومن خصائص المنظمات غير الحكومية أنها منظمات (أي لديها بناء مؤسسي)، وهي منظمة خاصة (أي منفصلة عن الدولة)، ولا ربحية (فهي لا تهدف إلى الربح)، وتتميز بالحكم الذاتي (فهي

مسيطرة على شئونها الخاصة)، كما تتميز بالتطوعية (أي أنها منظمة اختيارية وليست إجبارية)[١٨].

ومن منظور الأمم المتحدة، يتم تعريف الجمعيات الأهلية بأنها مجموعة طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قومي أو دولي، ويتمحور عملها حول مهام معينة يقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي.

ويتم تعريف الجمعيات الأهلية من منظور البنك الدولي بأنها منظمات خاصة تقوم بأنشطة لدفع المعاناة، والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق تنمية المجتمع.

ويمكن النظر إلى الجمعيات الأهلية على اعتبار أنها رابطة أو منظمة اختيارية أو تطوعية Voluntary Association، بمعنى أنها جماعة ذات صفة اختيارية مكونة من عدة أشخاص لغرض معين غير الحصول على الربح المادي ويخضعون لنظام أساسي يحدد الأهداف وشروط العضوية والإدارة والتمويل[١٩]. وبتعبير آخر، يمكن القول بأن الجمعية الأهلية هي رابطة طوعية، أي جماعة متخصصة، أو منظمة تنظيماً رسمياً، تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد، من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح المادي[٢٠].

وفي هذه الدراسة، سوف يتبنى الباحث المفهوم القانوني للجمعية الأهلية. وفي هذا الصدد، يعرف قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ الجمعية الأهلية بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية أو منهما معاً لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي[٢١].

٣- مفهوم المجتمع المدني:

ظهر مصطلح المجتمع المدني Civil Society قديماً عند الرومان، ثم اختفى ليعود بعد ذلك إلى الظهور في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وربما كان جون لوك John Locke أول من استخدم مصطلح المجتمع المدني بعد الثورة الإنجليزية عام ١٦٨٨، في نصه المشهور (رسالة التسامح) عام ١٩٨٩[٢٢]. وقد كان جون لوك من أكثر أعلام مدرسة الحقوق الطبيعية أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، وقد اهتم اهتماماً كبيراً بمفهوم المجتمع

المدني، والتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي الذي سبق الدولة. وقد رأى لوك أن الأصل الذي يقوم عليه المجتمع المدني هو أصل تعاقدي اختياري وليس أصلاً إلهياً أو قسرياً[٢٣].

ثم توالى على دراسة مصطلح المجتمع المدني ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع، والساسة الغربيين مثل هوبز T. Hobbes وروسو J. J. Rousseau وهيجل G. Hegel وغيرهم. وقد ظهر مصطلح المجتمع المدني في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر في أعمال الكثير من المفكرين أمثال آدم فرجسون A. Ferguson وتوكفيل A. D. Tocqueville[٢٤]. ومنذ الحرب الباردة تشكل وجود عالمي لمصطلح المجتمع المدني بين الباحثين والنشطاء السياسيين، كما أن المصطلح ذاع بين صناع السياسة في أجزاء متفرقة من العالم[٢٥].

وقد أصبح مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفهومات تداولاً في السنوات الأخيرة، ومع ذلك ليس هناك إجماع على معنى المفهوم أو مضمونه[٢٦].

ويذكر جون كين John Keane أن هناك تعريفات متعددة ومتعارضة لمضمون مفهوم المجتمع المدني، إلا أن هذا المفهوم يشير إلى الحياة العامة وليس إلى الأنشطة الخاصة أو الأنشطة التي تقوم بها الأسرة، وذلك على أساس أن المجتمع المدني يوجد إلى جانب كل من الأسرة والدولة[٢٧].

وقد نظر المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي A. Gramsci إلى المجتمع المدني كفضاء للتنافس الأيديولوجي من أجل الهيمنة، فهو يرى أن هذا المجتمع المدني يتشكل كمجال وسيط بين الأسرة والدولة[٢٨]. ويرى جرامشي أن مفهوم المجتمع المدني يشير إلى "مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة"[٢٩]. وقد خصص هذا المفهوم لتوضيح ميدان جديد للصراع ضد الرأسمالية وليس مجالاً للتعامل معها[٣٠].

ويشير مفهوم المجتمع المدني في النظرية السياسية إلى المجتمع الذي يتشكل من خلال العقد الاجتماعي، والذي يعد مقابلاً للإطار التنظيمي للدولة[٣١].

وفي ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٢، تم تعريف المجتمع المدني على أنه "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي

تهدف إلى نشر الوعي الثقافي[٣٢].

وعرف تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨ المجتمع المدني على أنه "مجموعة من الفاعلين غير التابعين للدولة الذين لا تتمثل أهدافهم في إدرار الربح أو الحصول على سلطة حاكمة. وتعمل منظمة المجتمع المدني على خدمة جميع الأفراد لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة[٣٣].

ويمكن تعريف المجتمع المدني بأنه "عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة[٣٤].

كما يمكن تعريف المجتمع المدني باعتباره "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية[٣٥].

ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) إلى أن المجتمع المدني هو "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف[٣٦].

وهناك بعض المعايير التي يفترض ضرورة توافرها في المنظمات غير الحكومية – مثل الجمعيات الخيرية الأهلية – حتى يمكن اعتبارها من مؤسسات المجتمع المدني، ومن هذه المعايير ضرورة أن يتوافر للمنظمة شكل مؤسسي رسمي، وألا تهدف المنظمة إلى الربح، وأن تكون لها إدارة مستقلة عن غيرها، وأن تكون المنظمة غير حكومية وإن حصلت على دعم أو مساندة حكومية، وتوافر قدر من المساهمة التطوعية سواء في إدارة المنظمة أو أنشطتها، بالإضافة إلى عدم عمل المنظمة في السياسة بالمعنى الحرفي، وإن كان من الممكن أن تقوم بأنشطة عامة ذات طبيعة سياسية مثل الدفاع عن حقوق الإنسان أو التوعية السياسية[٣٧].

ومن أبرز المسميات التي تطلق على المجتمع المدني اسم المجتمع الأهلي، والقطاع الثالث، والقطاع المستقل، والمنظمات التطوعية، وأخيراً اسم المنظمات غير الحكومية. وهذه التسميات جميعها تصف شيئاً واحداً ألا

وهو وجود مؤسسات غير حكومية غير إرثية (أي أن العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة أو القبيلة أو الطائفة أو المذهب أو الدين).

وتضم مؤسسات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات العمالية والمعاهد والجامعات المهنية والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافة وكل منظمات القاعدة الشعبية والنوادي الاجتماعية وما إلى ذلك من مؤسسات أو تجمعات. ونجد أن هناك بعض الشروط الواجب توافرها في تكوين مؤسسات المجتمع المدني منها الشروط التالية:

١. أن تكون منظمات مدنية مستقلة وغير حكومية، بمعنى أن تكون منظمات ومؤسسات تتمايز عن الدولة وتتمتع بقدر من الاستقلالية في مواجهتها.
٢. أن تكون منظمات غير إرثية، أي أن العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة أو القبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو المذهب أو الدين.
٣. أن تكون منظمات طوعية، أي أن العضوية فيها والانتساب لها يتم وفقاً لاختيار حر وواعي.
٤. يقوم الانتماء إلى منظمات المجتمع المدني على أساس المساواة.
٥. أن تكون منظمات حداثة، وهذا ما يميزها عن المؤسسات التقليدية.
٦. أن تكون منظمات ديموقراطية في هيكلتها وفي جميع أعمالها وعلاقاتها الداخلية، وبينها وبين محيطها الخارجي.
٧. أن تكون منظمات تعددية تقبل الاختلاف والتنوع[٣٨].

ويتضح من التعريفات السابقة لمفهوم المجتمع المدني، أن هذا المفهوم يجعل في نطاق المجتمع المدني المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المستقلة عن الدولة والتي يقوم نشاطها على العمل التطوعي والمشاركة الشعبية، ولا تهدف إلى الربح. كما يتضح أن مفهوم المجتمع المدني يستبعد المؤسسات الاجتماعية التقليدية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة والطائفة الأثنية، إذ أن المجتمع المدني يوجد في مركز متوسط بين الفرد أو الأسرة وبين الدولة.

ثانياً: الاتجاهات النظرية الأساسية في تفسير وظائف الدولة وعلاقتها بالجمعيات الأهلية

هناك ثلاثة اتجاهات أو مذاهب أساسية في تفسير وظائف الدولة. وهي: الاتجاه الفردي، والاتجاه الاشتراكي، والاتجاه الاجتماعي.

١- الاتجاه الفردي:

يتفق أصحاب هذا الاتجاه على أن وظيفة الدولة تنحصر في المحافظة على سلامة الشعب ورد الاعتداء الخارجي والسهر على الأمن والنظام والقضاء[٣٩]. ولا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن من وظيفة الدولة نشر التعليم أو القيام بالمشروعات الاقتصادية العامة كمرفق السكك الحديدية والطرق والبريد والمستشفيات، وإنما يذهبون إلى أن كل هذه الأعمال هي من اختصاص الأفراد.

ويتفق الاتجاه الفردي Individualism مع آراء عالم الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر H. Spencer منذ أواخر القرن التاسع عشر، الذي ذهب إلى أن أفضل ما تقوم به الحكومة في مواجهة المشكلات الاجتماعية، هو ترك هذه المشكلات وعدم التدخل في حلها. وقد كان سبنسر يرى أن المجتمع وما به من مؤسسات محكوم عليه بقوانين الطبيعة، وإذا تركت الطبيعة تؤدي واجبها بدون تدخل، فإن المجتمع يتطور نحو الأفضل. وقد استفاد تشارلز داروين C. Darwin من أفكار سبنسر عندما صك مصطلح البقاء للأصلح Survival of the Fittest.

وقد تم استخدام وجهة نظر سبنسر على نطاق واسع داخل إنجلترا والولايات المتحدة كتبرير للرأسمالية، وتدعيم الفردية، وإطلاق العنان للمنافسة، وتقييد الحكومة. وقد أصبحت أفكار سبنسر سنداً أيديولوجياً للسياسة الاجتماعية الليبرالية الفردية، كما أصبحت سنداً للاقتصاد الحر Laissez – Faire Economics[٤٠]، وهو اتجاه من اتجاهات علم الاقتصاد يؤكد على أهمية السوق، حيث يسود التنافس الحر بين الأفراد والبائعين والمشترين، الأمر الذي يؤدي إلى كفاءة الإنتاج، مع التأكيد على أن يظل تدخل الدولة في الحدود الدنيا[٤١].

كما يذهب أنصار الاتجاه الفردي إلى أن المبادئ الاقتصادية تقضي بترك الفرد حراً، وهم في ذلك يشيرون إلى نظريات آدم سميث A. Smith الذي يرى أن عدم التدخل في أعمال الفرد يساعد على كثرة الإنتاج. كما أن قانون العرض والطلب بطبيعته يحدد الأسعار بشكل طبيعي ودون تدخل[٤٢].

٢- الاتجاه الاشتراكي:

ينادي أصحاب هذا الاتجاه بضرورة تدخل الدولة في كثير من الأمور، إذ أن هذا التدخل لا يتعارض مع حرية الفرد، بل هو الطريق الطبيعي لحمايتها أما عن أسباب ظهور هذا الاتجاه، فنجد أنه عندما تطورت الصناعة وأخذت الرأسمالية في الازدهار، ظهر الصراع بين طبقتين، أحدهما طبقة أصحاب الأعمال، والأخرى طبقة العمال الأجراء، وازدادت الهوة اتساعاً بينهما، ووصلت طبقة أصحاب العمال إلى درجة عظيمة من الغنى، ووصلت طبقة العمال إلى درجة كبيرة من البؤس والشقاء تتنافى مع جميع القيم الإنسانية، وتعالت الصيحات بالشكاوى والاحتجاج، وبدأ المفكرون يهاجمون مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة[٤٣]. وقد ظهر نتيجة لذلك الاتجاه الاشتراكي الذي ينادي أصحابه بضرورة تدخل الدولة في كثير من الأمور، إذ أن هذا التدخل لا يتعارض مع حرية الفرد، بل هو الطريق الطبيعي لحمايتها[٤٤].

٣- الاتجاه الاجتماعي:

وهو اتجاه وسط بين الاتجاه الفردي والاتجاه الاشتراكي. فالاتجاه الفردي يفرض على الدولة عدم التدخل في شئون الأفراد أو فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية على وجه الخصوص[٤٥]، والاتجاه الاشتراكي يؤمن بالتدخل المطلق وينادي أصحاب هذا الاتجاه بضرورة تدخل الحكومة في كثير من الأمور، إذ أن هذا التدخل لا يتعارض مع حرية الفرد، بل هو الطريق الطبيعي لحمايتها[٤٦].

ويرى أنصار الاتجاه الاجتماعي وجوب العمل على إصلاح المجتمع عن طريق تدخل الدولة مع الاحتفاظ بالدين والأسرة والملكية الفردية وحرية التعاقد. ومن الناحية الاقتصادية يأخذ هذا الاتجاه الوسط بفكرة "الاقتصاد الموجه" وهي فكرة أخف من فكرة "تنظيم الاتجاه الشامل" الذي ينادي بها الاتجاه الاشتراكي. ونجد أن فكرة "الاقتصاد الموجه" تخول للدولة توجيه بعض نواحي الحياة الاقتصادية لمعالجة أخطاء الاتجاه الفردي القائم على فلسفة الاقتصاد الحر[٤٧].

ولتفسير العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية، يمكن الاستفادة من نظرية النسق الاجتماعي Social System Theory التي قدمها تالكوت بارسونز T. Parsons، والنظر إلى الجمعية الأهلية على اعتبار أنها نسق اجتماعي مفتوح – كما يرى كاتز D. Katz وكان R. kahn – في حالة تفاعل مع البيئة ومع الأنساق الاجتماعية الموجودة في المجتمع[٤٨].

وقد عرض سدني ويب S. Webb إحدى النظريات التي تفسر العلاقة بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي، وهي نظرية السلم التكاملي أو

الامتدادي Extension Ladder Theory. **وتذهب هذه النظرية إلى أن الهيئات الحكومية تضمن للمواطنين حداً أدنى من الخدمات، ومنها مساعدات الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية والتعليمية. وفي حالة عدم تمكن الهيئات الحكومية من توفير كل الاحتياجات، فإن الجمعيات الأهلية تعمل على تكملة مثل هذه الخدمات، كما قد تعمل على التوسع في توفير هذه الخدمات أو تحسينها، وتعمل على التنسيق بينها وبين الهيئات الحكومية. ونجد أن هذا التصور الذي ذهب إليه سدني ويب يتناسب مع المجتمعات التي تتميز بوفرة الموارد الاقتصادية.**

كما عرض كيركمان جراي K. Gray **نظرية أخرى تفسر العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية، وهي نظرية الأعمدة المتوازية** Parallel Bars Theory. **وتقوم هذه النظرية أساساً على قيام كل من الأجهزة الحكومية والأهلية معاً بتنفيذ الخدمات المختلفة في كافة الميادين. وتتناسب هذه النظرية مع الدول النامية أو المحدودة الدخل، حيث يتم اقتسام مجالات الرعاية الاجتماعية بين الهيئات الحكومية والأهلية، وفي هذه الحالة تتصدى الدولة للعمل في المجالات التي لها الأولوية، بينما تتولى الهيئات الأهلية العمل في المجالات التي تليها من حيث الأهمية. وإذا توافرت للدولة موارد جديدة أو تم إضافة مجال جديد من مجالات الرعاية الاجتماعية باعتباره من المجالات المهمة من حيث الأولوية، فعلى القطاع الأهلي أن يترك العمل في هذا المجال تماماً للقطاع الحكومي ويبحث لنفسه عن مجالات جديدة، ومن هنا تأتي العلاقة المتوازية فلا يتم الالتقاء بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي في مجال عمل واحد[٤٩].**

ثالثاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

اتسع المجال الجغرافي لهذه الدراسة بحيث يشمل مختلف المناطق أو المراكز التابعة لمحافظة بني سويف. وقد اقتصر المجال البشري لهذه الدراسة على المواطنين من الذكور والإناث من المتطوعين للعمل في مختلف أنواع الجمعيات الأهلية الموجودة في محافظة بني سويف. أما عن المجال الزمني لهذه الدراسة، فقد استغرقت عملية جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة حوالي مدة شهر من منتصف شهر نوفمبر عام ٢٠١٣ حتى منتصف شهر ديسمبر من نفس العام.

وتعد هذه الدراسة بمثابة دراسة وصفية Descriptive Study **حيث تم الاعتماد فيها على طريقة المسح الاجتماعي** Social Survey **عن طريق العينة. وقد تم اختيار عينة من المتطوعين للعمل في الجمعيات الأهلية**

بأسلوب العينة العمدية أو الغرضية Purposive Sample[٥٠]، بحيث يمثل هؤلاء المتطوعين مجالات أو ميادين العمل المختلفة التي تعمل بها الجمعيات الأهلية. وعادة ما يلجأ الباحث إلى هذا الأسلوب من أساليب العينات غير العشوائية أو غير الاحتمالية في حالة إذا ما كانت حدود مجتمع البحث ومفرداته غير محددة تحديداً دقيقاً أو غير معروفة لدى الباحث[٥١]. كما اعتمد الباحث على المنهج التاريخي Historical Method بهدف تتبع تطور الجمعيات الأهلية منذ بداية إشهارها في محافظة بني سويف حتى الوقت الحاضر.

وتعد استمارة الاستبيان Questionnaire هي الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها لجمع البيانات اللازمة من المتطوعين للعمل في الجمعيات الأهلية. كما تم الاعتماد في جمع البيانات على استخدام أسلوب تحليل المضمون Content Analysis، حيث تم تحليل مضمون قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الحالي، وهو القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢، وكذلك تم تحليل مضمون الإصدارات المختلفة التي تنشرها وزارة الشئون الاجتماعية أو التي تصدرها بعض الهيئات مثل الهيئة العامة للاستعلامات فيما يتعلق بالمجتمع المدني بوجه عام أو بالجمعيات الأهلية بوجه خاص. وذلك بالإضافة إلى تحليل مضمون قاعدة المعلومات التي أصدرها مركز معلومات الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام ٢٠١٣.

رابعاً: نتائج الدراسة

يرى الباحث أنه يمكن تقسيم نتائج الدراسة في ثلاثة أقسام، حيث يعرض القسم الأول لنشأة وتطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف، ويوضح القسم الثاني أنشطة الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف ومدى تدخل الدولة في هذه الأنشطة، وأخيراً يتناول القسم الثالث أهم العوامل المؤدية إلى التعاون أو الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية.

١- نشأة وتطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف:

عرفت مصر العمل التطوعي منذ زمن بعيد. وترجع بداية ظهور الجمعيات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١، وهي الجمعية اليونانية بالإسكندرية[٥٢].

أما عن نشأة وتطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف، فمن تحليل مضمون قاعدة المعلومات التي أصدرها مركز معلومات الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية في محافظة بني سويف عام ٢٠١٣،

تبين أنه قد تم إشهار أول جمعية أهلية في هذه المحافظة عام ١٩٠٢، وهي جمعية المصطفى الخيرية في الدوالطة، وهي إحدى القرى التابعة لمركز بني سويف. وقد مر على إشهار هذه الجمعية الإسلامية ٤٨ عاماً قبل أن تظهر جمعية أهلية أخرى، وهي جمعية المحبة القبطية الأرثوذكسية التي ظهرت في أشمنت بمركز ناصر عام ١٩٥٠، الأمر الذي يشير إلى أن الجمعيات الأهلية الدينية كانت أسبق في الظهور بمحافظة بني سويف بالنسبة لغيرها من الجمعيات الأهلية الأخرى.

وقد كان عن المتوقع أن يزاداد عدد الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف بعد اعتراف دستور مصر عام ١٩٢٣ بحق المصريين في الاجتماع وتكوين الجمعيات الأهلية. إلا أنه لم يتم إشهار أي جمعية إلا في الستينات من القرن العشرين، حيث بدأ إشهار الجمعيات الأهلية، وتزايد عددها حتى وصل إلى ٧٧ جمعية في الفترة (١٩٦٠ – ١٩٧٠). ونجد أن المجتمع المصري قد شهد في هذه الفترة مرحلة التطبيق الاشتراكي التي تمتد من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣، وهي مرحلة اتسمت بالأخذ بأسلوب التخطيط الشامل، وتعد مرحلة تغيير كامل في النظام الاقتصادي المصري. وعلى الرغم من أن التطبيق الاشتراكي يشجع تدخل الدولة وتقييد النشاط الأهلي، إلا أن هذه الفترة قد شهدت أيضاً حرب يونيو ١٩٦٧ التي فقدت فيها الدولة العديد من مواردها الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحاجة إلى الجمعيات الأهلية لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين أثناء فترة توجيه اقتصاد الدولة لخدمة أهداف المعركة.

وفي السبعينات من القرن العشرين، انخفض قليلاً عدد الجمعيات الأهلية المشهرة، حيث بلغ عددها ٧٤ جمعية في الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠). وقد يرجع إشهار هذه الجمعيات إلى أن هذه الفترة قد شهدت حرب أكتوبر ١٩٧٣، بالإضافة إلى أن هذه الفترة قد شهدت مرحلة الانفتاح الاقتصادي في مصر، وهي المرحلة التي امتدت من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٠، وفي هذه المرحلة بدأت الدولة تعمل جاهدة على تحقيق أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي، والسير قدماً في تنمية الدولة وإصلاح وتجديد مرافقها ومؤسساتها الأساسية.

ومنذ الثمانينات من القرن العشرين بدأت حركة انتعاش في ظهور الجمعيات الأهلية، حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية المشهرة ١٣٢ جمعية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠).

وفي التسعينيات من القرن العشرين، انخفض نسبياً عدد الجمعيات

الأهلية المشهرة إلى ٩٥ جمعية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).

وقد شهدت الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) قمة ازدهار عدد الجمعيات الأهلية المشهرة، حيث بلغ عددها ٦٧٦ جمعية. ثم توالى ازدهار عدد الجمعيات الأهلية المشهرة التي بلغ عددها ٥١٣ جمعية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣)، أي خلال السنوات الأربع الأخيرة، وهي الفترة التي حدثت بها كل من ثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية المشهرة منذ بداية إشهار الجمعيات الأهلية عام ١٩٠٢ حتى الوقت الحاضر ١٥٦٩ جمعية أهلية. وذلك كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) التالي.

جدول رقم (١)

توزيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية الموجودة في محافظة بني سويف طبقاً لتواريخ إشهارها[٥٣]

توزيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية طبقاً لتواريخ إشهارها	تكرار	٪ للجملة
قبل عام ١٩٦٠	٢	٠,١
١٩٦٠-١٩٧٠	٧٧	٤,٩
١٩٧٠-١٩٨٠	٧٤	٤,٧
١٩٨٠-١٩٩٠	١٣٢	٨,٤
١٩٩٠-٢٠٠٠	٩٥	٦,١
٢٠٠٠-٢٠١٠	٦٧٦	٤٣,١
٢٠١٠-٢٠١٣	٥١٣	٣٢,٧
الجملة	١٥٦٩	١٠٠,٠

ويتضح من تطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف، أن مدى ازدهار وتزايد عدد الجمعيات الأهلية في هذه المحافظة قد تأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع المصري بوجه عام، حيث مر المجتمع المصري بعدة مراحل منها مرحلة التطبيق الاشتراكي (١٩٦٠-١٩٧٣)، ومرحلة اقتصاديات الحرب (١٩٦٧-١٩٧٣) التي شهدت قيام حرب يونيو ١٩٦٧، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، ومرحلة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤-١٩٨٠)[٥٤]. كما بلغ عدد الجمعيات قمة الازدهار خلال الفترة الأخيرة التي ظهرت بها كل من ثورة ٢٥ يناير، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

أما عن توزيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية على المراكز المختلفة التابعة لمحافظة بني سويف، فتشير البيانات الواردة في قاعدة المعلومات إلى أن أكبر نسبة من هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٨,٨٪ من الجملة) توجد

حالياً في بندر بني سويف. ويلي ذلك على الترتيب: مركز بني سويف (١٦,٦٪)، مركز ببا (١٤,٢٪)، مركز إهناسيا (١٢,٨٪)، مركز الوسطى (١١,٥٪)، مركز ناصر (١٠,٢٪)، مركز الفشن (٩,٧٪)، وأخيراً مركز سمسطا (٦,٢٪). وذلك كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) التالي.

جدول رقم (٢)

توزيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية على المراكز المختلفة التابعة لمحافظة بني سويف

المراكز التابعة لمحافظة بني سويف	عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية	٪ للجملة
بندر بني سويف	٢٩٥	١٨,٨
مركز بني سويف	٢٦٠	١٦,٦
مركز ببا	٢٢٣	١٤,٢
مركز إهناسيا	٢٠٠	١٢,٨
مركز الواسطى	١٨١	١١,٥
مركز ناصر	١٦٠	١٠,٢
مركز الفشن	١٥٢	٩,٧
مركز سمسطا	٩٨	٦,٢
الجملة	١٥٦٩	١٠٠,٠

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية توجد في جميع المراكز التابعة لمحافظة بني سويف، وأن أعلى نسبة من هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٨,٨٪ من الجملة) توجد في بندر بني سويف، وأقل نسبة (٦,٢٪) توجد في مركز سمسطا.

٢- أنشطة الجمعيات الأهلية ومدى تدخل الدولة في هذه الأنشطة:

تعد الجمعيات الأهلية تنظيمات رسمية تهتم بتقديم عدة وظائف ظاهرة، حيث تمارس هذه الجمعيات أنشطة مختلفة بهدف إشباع احتياجات المستفيدين من خدمات هذه الجمعيات الأهلية.

ومن تحليل مضمون قاعدة المعلومات التي أصدرها مركز معلومات الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام ٢٠١٣. تبين أن معظم الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف لا تعمل في مجال واحد فقط، بل تعمل في عدة مجالات تتعلق بالرعاية الاجتماعية أو تنمية المجتمعات المحلية. ومن هذه المجالات: تقديم المساعدات الاجتماعية، وتنمية المجتمعات المحلية، وحماية البيئة والحفاظ عليها، والخدمات الثقافية والعلمية والدينية، وحماية المستهلك، ورعاية الفئات الخاصة والمعاقين،

وحقوق الإنسان، ورعاية الشيخوخة وأرباب المعاشات، والتنظيم والإدارة، وتنظيم الأسرة، ورعاية المسجونين وأسرهم، والدفاع الاجتماعي، والصداقة بين الشعوب، ورعاية الطلاب.

وبسؤال أفراد العينة عن مدى تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الأهلية، أجابت نسبة ٥٢,٩٪ من جملة أفراد العينة بأن الدولة تتدخل إلى درجة كبيرة في أنشطة الجمعيات الأهلية، وذكرت نسبة ١٦,٥٪ أن الدولة تتدخل إلى درجة متوسطة، وأكدت نسبة ٢٠٪ أن الدولة تتدخل إلى درجة قليلة، وأشارت نسبة ١٠,٦٪ إلى أن الدولة لا تتدخل إطلاقاً في أنشطة الجمعيات الأهلية. وذلك كما تبين من الجدول رقم (٣) التالي.

جدول رقم (٣)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في درجة تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الأهلية

درجة تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الأهلية	تكرار	٪ للجملة
درجة كبيرة	٤٥	٥٢,٩
درجة متوسطة	١٤	١٦,٥
درجة قليلة	١٧	٢٠,٠
لا تتدخل إطلاقاً	٩	١٠,٦
الجملة	٨٥	١٠٠,٠

وبسؤال أفراد العينة عن تأييدهم أو عدم تأييدهم لتدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الأهلية، أجابت نسبة ١٦,٥٪ من جملة أفراد العينة بأنهم يؤيدون تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الأهلية، وذكرت نسبة ٢٢,٣٪ أنهم يؤيدون تدخل الدولة إذا تطلب ذلك الصالح العام، وأكدت نسبة ٦١,٢٪ أنهم لا يؤيدون إطلاقاً تدخل الدولة. وهذا ما تكشف عنه البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) التالي.

جدول رقم (٤)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لتأييدهم أو عدم تأييدهم لتدخل الدولة في أنشطة الجمعيات

الأهـــلـيـــــــة

تأييد أفراد العينة لتدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الأهلية	تكرار	٪ للجملة
يؤيدون تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الأهلية	١٤	١٦,٥
يؤيدون تدخل الدولة إذا تطلب ذلك الصالح العام	١٩	٢٢,٣
لا يؤيدون إطلاقاً تدخل الدولة	٥٢	٦١,٢
الجملة	٨٥	١٠٠,٠

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة (٦١,٢٪ من الجملة) لا يؤيدون إطلاقاً تدخل الدولة في أنشطة الجمعيات الأهلية، الأمر الذي يؤيد صحة ما ينادي به أصحاب الاتجاه أو المذهب الفردي Individualism من حيث ضرورة عدم تدخل الدولة أو الحكومة في النشاط الأهلي، وأن العدالة تتطلب أن يترك الإنسان حراً، وخاصة أن ذلك يساعده على زيادة الإنتاج والابتكار والتجديد وبذل أقصى طاقاته. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تدخل الدولة كثيراً ما أدى إلى نتائج عكسية، إذ أن معظم المنشآت الأهلية التي قام بها الفرد قد حققت تقدماً في الإنتاج بصورة ملحوظة بالنسبة لغيرها من المنشآت الحكومية.

ونجد أن الاتجاه أو المذهب الفردي يعتنق فكرة الاقتصاد الحر Laissez – Faire Economics، وهو اتجاه من اتجاهات علم الاقتصاد يؤكد على أهمية السوق، حيث يسود التنافس الحر بين الأفراد والبائعين والمشترين، الأمر الذي يؤدي إلى كفاءة الإنتاج، والتوزيع، مع التأكيد على أن يظل تدخل الدولة في الحدود الدنيا.

وبسؤال أفراد العينة عن مدى قيام الجمعيات الأهلية بمشروعات اجتماعية لا تقوم بها الدولة، أجابت نسبة ٥٥,٣٪ من جملة أفراد العينة بأن الجمعيات الأهلية تقوم دائماً بمشروعات اجتماعية لا تقوم بها الدولة، وذكرت نسبة ٣٦,٥٪ بأن الجمعيات الأهلية تقوم بهذه المشروعات أحياناً، بينما أكدت نسبة ٨,٢٪ أنه نادراً ما تقوم الجمعيات الأهلية بمثل هذه المشروعات الاجتماعية. وذلك كما تبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) التالي.

جدول رقم (٥)

التوزيـــع التكـــراري لأفـــراد العينـــة طبـــقاً لمـــدى قيـــام

الجمعيات الأهلية بمشروعات اجتماعية لا تقوم بها الدولة

مدى قيام الجمعيات الأهلية بمشروعات اجتماعية لا تقوم بها الدولة	تكرار	٪ للجملة
دائماً	٤٧	٥٥,٣
أحياناً	٣١	٣٦,٥
نادراً	٧	٨,٢
الجملة	٨٥	١٠٠,٠

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن غالبية أفراد العينة (٥٥,٣٪ من الجملة) قد أكدوا قيام الجمعيات الأهلية بمشروعات اجتماعية لا تقوم بها الدولة.

ويوضح الجدول رقم (٦) التالي أن غالبية أفراد العينة (٦٧,١٪ من الجملة) قد أشاروا إلى وجود تنسيق وتكامل بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي، بينما أقرت نسبة (٣٢,٩٪ من الجملة) عدم وجود تنسيق وتكامل بينهما.

جدول رقم (٦)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في وجود تنسيق وتكامل بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي

وجود التنسيق والتكامل بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي	تكرار	٪ للجملة
يوجد تنسيق وتكامل	٥٧	٦٧,١
لا يوجد تنسيق وتكامل	٢٨	٣٢,٩
الجملة	٨٥	١٠٠,٠

وتكشف البيانات الواردة في الجدولين رقم (٥)، (٦) على أن غالبية أفراد العينة يرون أن الجمعيات الأهلية تقوم دائماً بمشروعات اجتماعية لا تقوم بها الدولة، كما أن هناك تنسيق وتكامل بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي. وهذه النتائج تؤكد أن دور الجمعيات الأهلية يعد مكملاً لدور الدولة وليس مرادفاً له، الأمر الذي يؤكد صحة ما ورد في نظرية السلم التكاملي أو الامتدادي التي قدمها سدني ويب Sidney Webb لتفسير العلاقة بين الجمعيات الأهلية والدولة، والتي تذهب إلى أن المؤسسات الأهلية تعمل على تكملة الخدمات التي تقوم بها الهيئات الحكومية، والتنسيق بينهما فيما يتعلق بهذا الشأن.

٣- العوامل المؤدية إلى التعاون أو الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية:

في ضوء نظرية النسق الاجتماعي، يمكن النظر إلى الجمعيات الأهلية على اعتبار أنها بمثابة أنساق اجتماعية مفتوحة تتفاعل مع غيرها عن المؤسسات الحكومية والأهلية الموجودة في المجتمع.

وبسؤال أفراد العينة عن نوع العلاقة السائدة بين الدولة والجمعيات الأهلية، أجابت نسبة ٦٤,٧٪ من جملة أفراد العينة بأن هناك علاقة تعاون بين الطرفين، وذكرت نسبة ٨,٢٪ أن هناك علاقة منافسة بين الطرفين، وأشارت نسبة ٢٧,١٪ إلى أن هناك علاقة صراع بين الطرفين. وذلك كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) التالي.

جدول رقم (٧)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في نوع العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية

نوع العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية	تكرار	٪ للجملة
علاقة تعاون	٥٥	٦٤,٧
علاقة منافسة	٧	٨,٢
علاقة صراع	٢٣	٢٧,١
الجملة	٨٥	١٠٠,٠

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن غالبية أفراد العينة (٦٤,٧٪ من الجملة) يرون أن هناك علاقة تعاون بين الجمعيات الأهلية والدولة، ويؤكد أكثر من ربع أفراد العينة (٢٧,١٪ من الجملة) بأن هناك علاقة صراع بين الطرفين، بينما أشارت نسبة ضئيلة (٨,٢٪ من الجملة) إلى أن هناك علاقة منافسة بين الطرفين.

وبسؤال أفراد العينة عن أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التعاون بين الجمعيات الأهلية والدولة، تبين أن أهم هذه العوامل زيادة الدعم والتمويل الحكومي للجمعيات الأهلية (٣٤,١٪ من الجملة). ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: مشاركة الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تنفيذ بعض المشروعات الاجتماعية (٢٤,٧٪)، وإسهام الحكومة في دعم الجمعيات فنياً وإدارياً (١٧,٧٪)، وتدعيم قنوات الاتصال بين الهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية (١٤,١٪)، وأخيراً تكريم الدولة للجمعيات الأهلية الفعالة في تحقيق أهدافها (٩,٤٪). وهذا ما تكشف عنه البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) التالي.

جدول رقم (٨)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم العوامل

التي تؤدي إلى تحقيق التعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية

أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية	تكرار	٪ للجملة
زيادة الدعم والتمويل الحكومي للجمعيات الأهلية	٢٩	٣٤,١
مشاركة الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تنفيذ بعض المشروعات الاجتماعية	٢١	٢٤,٧
إسهام الحكومة في دعم الجمعيات فنياً وإدارياً	١٥	١٧,٧
تدعيم قنوات الاتصال بين الهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية	١٢	١٤,١
تكريم الدولة للجمعيات الأهلية الفعالة في تحقيق أهدافها	٨	٩,٤
الجملة	٨٥	١٠٠,٠

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى تحقيق التعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية ومن أهمها زيادة الدعم والتمويل الحكومي للجمعيات الأهلية، ومشاركة الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تنفيذ بعض المشروعات الاجتماعية، وإسهام الحكومة في دعم الجمعيات الأهلية فنياً وإدارياً.

وقد أكد غالبية أفراد العينة (٥٧,٧٪ من الجملة)، أن الجمعيات الأهلية التي تطوعوا للعمل بها تحصل على إعانات مالية من الدولة، بينما أشارت نسبة أقل (٤٢,٣٪ من الجملة) إلى أن الجمعيات الأهلية التي تطوعوا للعمل بها لا تحصل على إعانات مالية من الدولة. وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٩) التالي.

جدول رقم (٩)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لحصول الجمعيات الأهلية على إعانات مالية من الدولة

حصول الجمعية الأهلية على إعانات مالية من الدولة	تكرار	٪ للجملة
تحصل على إعانات مالية	٤٩	٥٧,٧
لا تحصل على إعانات مالية	٣٦	٤٢,٣
الجملة	٨٥	١٠٠,٠

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدولين رقمي (٨)، (٩) يتضح أن زيادة الدعم والتمويل الحكومي للجمعيات الأهلية يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية. وقد أكد غالبية أفراد العينة أن الجمعيات الأهلية التي ينتمون إليها تحصل فعلاً على إعانات مالية من الدولة، الأمر الذي يؤكد وجود نوع من التعاون بين

الدولة والجمعيات الأهلية.

وبسؤال أفراد العينة عن أهم العوامل التي تؤدي إلى الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية، أجابت نسبة ٣٤,١٪ من جملة أفراد العينة بأن سيطرة الهيئات الحكومية على الجمعيات الأهلية تعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى الصراع بين الطرفين. ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: تحكم الأمن في موارد الجمعيات الأهلية (١٧,٧٪)، والقيود التي تفرضها التشريعات على العمل الأهلي التطوعي (١٥,٣٪)، وتعقد إجراءات الحصول على الدعم والتمويل الحكومي (٩,٤٪)، وعدم المرونة في بنود قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٨,٢٪)، ووضع القيود على التمويل الأجنبي (٥,٩٪)، وعدم إعطاء العاملين بالجمعيات حق إبداء الرأي في التشريعات (٣,٥٪)، وعدم سامح التشريعات بفرض ضرائب لصالح الجمعيات الأهلية (٣,٥٪)، وأخيراً عدم سماح التشريعات بالتفرغ للعمل التطوعي (٢,٤٪). وذلك كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠) التالي.

جدول رقم (١٠)

التوزيع التكراري لأفراد العينة طبقاً لرأيهم في أهم العوامل التي تؤدي إلى الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية

أهم العوامل التي تؤدي إلى الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية	تكرار	٪ للجملة
سيطرة الهيئات الحكومية على الجمعيات الأهلية	٢٩	٣٤,١
تحكم الأمن في موارد الجمعيات الأهلية	١٥	١٧,٧
القيود التي تفرضها التشريعات على العمل الأهلي التطوعي	١٣	١٥,٣
تعقد إجراءات الحصول على الدعم والتمويل الحكومي	٨	٩,٤
عدم المرونة في بنود قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية	٧	٨,٢
وضع القيود على التمويل الأجنبي	٥	٥,٩
عدم إعطاء العاملين بالجمعيات حق إبداء الرأي في التشريعات	٣	٣,٥
عدم سماح التشريعات بفرض ضرائب لصالح الجمعيات الأهلية	٣	٣,٥
عدم سماح التشريعات بالتفرغ للعمل التطوعي	٢	٢,٤
الجملة	٨٥	١٠٠,٠

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية من أهمها سيطرة الهيئات الحكومية على الجمعيات الأهلية، وتحكم الأمن في موارد الجمعيات

الأهلية، والقيود التي تفرضها التشريعات على العمل الأهلي التطوعي.

الخلاصة:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على كيفية نشأة وتطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف، وكيفية توزيع هذه الجمعيات على المراكز المختلفة التابعة للمحافظة. كما استهدفت الدراسة التعرف على المجالات التي تعمل بها الجمعيات الأهلية وأنشطة هذه الجمعيات، ودرجة تدخل الدولة في هذه الأنشطة، ومدى قيام الجمعيات الأهلية بمشروعات اجتماعية لا تقوم بها الدولة، وما إذا كان هناك تنسيق وتكامل بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي. وذلك بالإضافة إلى التعرف على نوع العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية، وأهم العوامل التي تؤدي إلى التعاون أو الصراع بين الطرفين.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة الغرضية، حيث تم اختيار ٨٥ متطوعاً يمثلون مجالات العمل المختلفة التي تعمل بها الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف. كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي بهدف تتبع تطور الجمعيات الأهلية منذ نشأة أول جمعية أهلية في محافظة بني سويف حتى الوقت الحاضر. وقد تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة عن طريق استمارة الاستبيان، بالإضافة إلى تحليل مضمون قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والإصدارات التي تنشرها الهيئات المختلفة مثل الهيئة العامة للاستعلامات، ومركز معلومات الاتحاد الإقليمي للمؤسسات والجمعيات الأهلية.

وقد تم تصنيف نتائج الدراسة في ثلاثة أقسام: يعرض القسم الأول نشأة وتطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف، ويوضح القسم الثاني أنشطة الجمعيات الأهلية ومدى تدخل الدولة في هذه الأنشطة، وأخيراً يتناول القسم الثالث أهم العوامل المؤدية إلى التعاون أو الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية.

وفيما يتعلق بنشأة وتطور الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف، تبين أنه قد تم إشهار أول جمعية أهلية في محافظة بني سويف عام ١٩٠٢، وهي جمعية المصطفى الخيرية في قرية الدوالطة التابعة لمركز بني سويف. ومر على إشهار هذه الجمعية الإسلامية ٤٨ عاماً قبل أن تظهر جمعية أهلية أخرى، وهي جمعية المحبة القبطية الأرثوذكسية التي ظهرت في أشمنت بمركز ناصر عام ١٩٥٠، الأمر الذي يشير إلى أن الجمعيات

الأهلية الدينية كانت أسبق في الظهور بمحافظة بني سويف بالنسبة للجمعيات الأهلية الأخرى. وقد كان من المتوقع أن يزداد عدد الجمعيات الأهلية في محافظة بني سويف بعد اعتراف دستور عام ١٩٢٣ بحق المصريين في الاجتماع وتكوين الجمعيات الأهلية. إلا أنه لم يتم إشهار أي جمعية إلا في الستينيات من القرن العشرين، حيث بدأ إشهار الجمعيات الأهلية، وتزايد عددها حتى وصل إلى (٧٧) جمعية في الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠). وقد شهدت هذه الفترة مرحلة التطبيق الاشتراكي في مصر، كما شهدت حرب يونيو ١٩٦٧.

وفي السبعينيات من القرن العشرين انخفض قليلاً عدد الجمعيات المشهرة إلى (٧٤) جمعية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠). وقد شهدت هذه الفترة حرب أكتوبر ١٩٧٣، كما شهدت مرحلة الانفتاح الاقتصادي في مصر.

أما في الثمانينات من القرن العشرين، فقد ازدهر عدد الجمعيات الأهلية، حيث بلغ عدد الجمعيات المشهرة (١٣٢) جمعية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠).

وفي التسعينيات من القرن العشرين، انخفض نسبياً عدد الجمعيات الأهلية المشهرة، التي بلغ عددها (٩٥) جمعية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).

وقد شهدت الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) قمة ازدهار عدد الجمعيات الأهلية المشهرة، حيث بلغ عددها ٦٧٦ جمعية أهلية. ثم توالى ازدهار عدد الجمعيات الأهلية التي بلغ عددها (٥١٣) جمعية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣)، أي خلال السنوات الأربع الأخيرة، وهي الفترة التي حدثت بها كل من ثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

أما عن توزيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية على المراكز المختلفة التابعة لمحافظة بني سويف، فقد تبين أن أكبر عدد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية يوجد في بندر بني سويف، حيث يوجد به ٢٩٥ جمعية أهلية بنسبة ١٨,٨٪ من جملة الجمعيات والمؤسسات الأهلية الموجودة حالياً في محافظة بني سويف والبالغ عددها ١٥٦٩ جمعية ومؤسسة أهلية. ويلي بندر بني سويف على الترتيب: مركز بني سويف ويوجد به (٢٦٠) جمعية بنسبة ٦٦,٦٪، ومركز ببا ويوجد به (٢٢٣) جمعية بنسبة ١٤,٢٪، ومركز إهناسيا ويوجد به (٢٠٠) جمعية بنسبة ١١,٥٪، ومركز ناصر ويوجد به (١٦٠) جمعية بنسبة ١٠,٢٪، ومركز الفشن ويوجد به (١٥٢) جمعية بنسبة ٩,٧٪، وأخيراً مركز سمسطا ويوجد به (٩٨) جمعية بنسبة ٦,٢٪ من جملة الجمعيات والمؤسسات الأهلية الموجودة في محافظة بني

سويف.

وبالنسبة لأنشطة الجمعيات الأهلية ومدى تدخل الدولة في هذه الأنشطة، كشفت نتائج الدراسة عن أن معظم الجمعيات الأهلية الموجودة في محافظة بني سويف لا تعمل في مجال واحد، بل في عدة مجالات تتعلق بالرعاية الاجتماعية أو تنمية المجتمعات المحلية. ومن هذه المجالات: تقديم المساعدات الاجتماعية، وتنمية المجتمعات المحلية، وحماية البيئة والحفاظ عليها، والخدمات الثقافية والعلمية والدينية، وحماية المستهلك، ورعاية الفئات الخاصة والمعاقين، وحقوق الإنسان، ورعاية الشيخوخة وأرباب المعاشات، والتنظيم والإدارة، وتنظيم الأسرة، ورعاية المسجونين وأسرهم، والدفاع الاجتماعي، والصداقة بين الشعوب، ورعاية الطلاب. وقد أشار غالبية أفراد العينة إلى أن الدولة تتدخل في أنشطة الجمعيات الأهلية إلى درجة كبيرة، وأنهم لا يؤيدون إطلاقاً تدخل الدولة في هذه الأنشطة، الأمر الذي يتفق مع ما ينادي به أصحاب الاتجاه الفردي، وهو المذهب الذي يعتنق فكرة الاقتصاد الحر Laissez – Faire Economics، وهو اتجاه من اتجاهات علم الاقتصاد يؤكد على أهمية السوق، حيث يسود التنافس الحر بين الأفراد والبائعين والمشترين، مما يؤدي إلى كفاءة الإنتاج، والتوزيع، مع التأكيد على أن يظل تدخل الدولة في الحدود الدنيا.

وقد تبين من نتائج الدراسة، أن غالبية أفراد العينة يرون أن الجمعيات الأهلية تقوم دائماً بمشروعات اجتماعية لا تقوم بها الدولة، كما أن هناك تنسيق وتكامل بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي. وهذه النتائج تؤكد أن دور الجمعيات الأهلية يعد مكملاً لدور الدولة وليس مرادفاً له، الأمر الذي يؤكد صحة ما ورد في نظرية السلم التكاملي أو الامتدادي التي قدمها سدني ويب S. Webb والتي تذهب إلى أن المؤسسات الأهلية تعمل على تكملة الخدمات التي تقوم بها الهيئات الحكومية، كما أنها تعمل على التوسع في توفير هذه الخدمات، والتنسيق بينها وبين الهيئات الحكومية فيما يتعلق بهذا الشأن.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن الجمعيات الأهلية تعتبر بمثابة أنساق اجتماعية مفتوحة تتفاعل مع غيرها من المؤسسات الحكومية والأهلية، كما تؤكد ذلك نظرية النسق الاجتماعي. وقد أكد غالبية أفراد العينة أن هناك تعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية، وهناك عدة عوامل تؤدي إلى هذا التعاون، من أهمها زيادة الدعم والتمويل الحكومي. ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: مشاركة الجمعيات الأهلية مع الحكومة في

تنفيذ بعض المشروعات الاجتماعية، وإسهام الحكومة في دعم الجمعيات الأهلية فنياً وإدارياً، وتدعيم قنوات الاتصال بين الهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية، وتكريم الدولة للجمعيات الأهلية الفعالة في تحقيق أهدافها.

كما كشفت نتائج الدراسة أن حوالي ربع أفراد العينة يرون أن هناك حالة من الصراع بين الدولة والجمعيات الأهلية، وقد تبين أن سيطرة الهيئات الحكومية على الجمعيات الأهلية تعد من أهم العوامل المؤدية إلى الصراع بين الطرفين. ويلي ذلك من حيث الأهمية على الترتيب: تحكم الأمن في موارد الجمعيات الأهلية، والقيود التي تفرضها التشريعات على العمل الأهلي التطوعي، وتعقد إجراءات الحصول على الدعم والتمويل الحكومي، وعدم المرونة في بنود القانون الخاص بالجمعيات الأهلية، ووضع القيود على التمويل الأجنبي، وعدم إعطاء العاملين بالجمعيات حق إبداء الرأي في التشريعات، وعدم سماح التشريعات بفرض ضرائب لصالح الجمعيات الأهلية، وأخيراً عدم سماح التشريعات بالتفرغ للعمل الأهلي التطوعي.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

١- إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع السياسي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩.

٢- إبراهيم محرم، دور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية، دار الأمين للبحوث والنشر، الجيزة، ١٩٩٧.

٣- أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

٥- حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.

٦- رشاد أنطونيوس، الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني، في

أحمد زايد وسامية الخشاب (تحرير)، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، أعمال الندوة السنوية الأولى، مايو ١٩٩٤.

٧- سامية محمد فهمي، الإدارة في المؤسسات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٨- شارلوت سميور - سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري، المجلس القومي للترجمة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩.

٩- الطاهر لبيب، سوسيولوجيا الثقافة، الدار البيضاء: منشورات عيون، ١٩٨٦.

١٠- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٩٨.

١١- علي أحمد عبد القادر، دراسات في المذاهب السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.

١٢- علي عبد الرازق حلبي وآخرون، تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجيات والتنفيذ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.

١٣- فاطمة خفاجي، المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة، في أحمد زايد، وسامية الخشاب (تحرير)، المرجع السابق.

١٤- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢.

١٥- كمال عبد اللطيف (تعقيبات)، في أعمال ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديموقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

١٦- ليلى عبد الوهاب، محاضرات في منظمات المجتمع المدني، برنامج دراسة المجتمع، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها.

١٧- مترك الفالح، المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لأشكال المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

١٨- محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع: وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

١٩- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٢٠- محمد فايز عبد أسعيد، علم الاجتماع السياسي، مكتبة الفلاح

للنشر والتوزيع، دولة الإمارات العربية المتحدة، العين، ١٩٩٩.
٢١- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢-١٩٨٠، القاهرة، ١٩٨٥.
٢٢- ناهد عز الدين، المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٣- هويدا علي، التسامح السياسي، المقومات الثقافية في المجتمع المدني في مصر بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠١.

ثانياً: المراجع الأجنبية

١- Babbio, Norberto, "Gramsci and the concept of civil society", In Keane, John, Civil Society and the State, London: Verso, 1988.
٢- Barnard Andy & Burgess, Terry, Sociology Explained, Cambridge University Press, 1997.
٣- Dekker Paul, Volunteering, Nonprofit Sector and Civil Society; Comparisons and Questions for Further Research, 2005.
٤- Douglas, Verey, Pattenrs in Todays World, Harcoutt, Inc., 1968.
٥- Gerth, H. & C. W. Mills, C. W., From Max Weber: Essays in Sociology, New York: Oxford University Press, 1958.
٦- Hanley, Sean, Civil Society: An Idea Whose Time Has Gone?, Central Europe Review, 1999.
٧- Keane, John, Civil Society and the State, London: Verso, 1988.
٨- Kornblum, William (ed.), Sociology in a Changing World, New York: Harcourt College Publishers, 2000.
٩- Lewis, Davis, Civil Society: Working Paper 13, October, 2001.
١٠- Majdalani, The Changing Role of NGDS. In Jordon, An Emerging Actor in Development, V. 12, 1994.
11- Presell, Caroline Hodges, Understanding Society, New York: Harper & Row, Publishers, 1987.
12- Rose, Hilary, "Social welfare policy", In kuper, J. (eds.), The Social Science Encyclopedia, London: Routlede, 1996.
13- Scott, John & Marshall, Gordon, Oxford Dictionary of Sociology, Oxford University Press, 2005.
14- Singleton, Royce et al., Approaches to Social Research, Oxford: Oxford University Press, 1988.
15- Thio, Alex (ed.), Sociology, New York: Longman, 1998.
16- Wood, Ellen Meiksis, "The use and abuse of civil society", In Ralph Milland (ed.), Socialist Register, N. J., Humanities Press., 1990.

17- Zanden, James W. Vander, The Social Experience, New York: McGraw-Hill Publishing Company, 1990.

(1) Hilary Rose, "Social Welfare Policy", in kuper, J. (eds.), The Social Science Encyclopedia, London: Routlede, 1996, P. 807.

(٢) محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع: وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ١٠.

(٣) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٧٥-١٧٦.

(4) Royce Singleton et al., Approaches to Social Research, Oxford: Oxford University Press, 1988, PP. 8-9.

(٥) شارلوت سيمور – سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري، المجلس القومي للترجمة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩، ص ٢٩٣.

(6) H. Gerth & C. W. Mills, From Max Weber: Essays in Sociology, New York: Oxford University Press, 1958, P. 78.

(7) James W. V. Zanden, The Social Experience, New York: McGraw – Hill Publishing Company, 1990, P. 463.

(8) William Kornblum (ed.), Sociology in a Changing World, New York: Harcourt College Publishers, 2000, P. 110.

(9) Alex Thio (ed.), Sociology, New York: Longman, 1998, P. 568.

(10) Andy Barnard & Terry Burgess, Sociology Explained, Cambridge University Press, 1997, P. 482.

(11) Caroline Hodges Persell, Understanding Society, New York: Harper & Row, Publishers, 1987, P. 587.

(١٢) محمد فايز عبد أسعيد، علم الاجتماع السياسي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، دولة الإمارات العربية المتحدة، العين، ١٩٩٩، ص ٢٢٩.

(١٣) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٨، ص ٤٠٨.

(١٤) إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع السياسي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٨٣-٩١.

(١٥) إبراهيم محرم، دور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية، دار الأمين للبحوث والنشر، الجيزة، ١٩٩٧، ص ١١٥.

(١٦) ناهد عز الدين، المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨٢.

(17) Majdalani, The Changing Role of NGDS. In Jordon, An Emerging Actor in Development, V. 12, 1994, P. 39.

(18) Paul Dekker, Volunteering, Nonprofit Sector and Civil Society; Comparisons and Questions for Further Research, 2005.

(١٩) أحمد زكي بدوي، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٢٠) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٢٥.

(٢١) المادة (١) من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢.

(٢٢) ليلى عبد الوهاب، محاضرات في منظمات المجتمع المدني، برنامج دراسة المجتمع، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، ص ٧.
(٢٣) هويدا علي، التسامح السياسي، المقومات الثقافية في المجتمع المدني في مصر بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢١.
(24) Sean Hanley, Civil Society: An Idea Whose Time Has Gon?, Central Europe Review, 1999, P. 3.
(25) Davis Lewis, Civil Society: Working Paper 13, October, 2001, P. I.
(٢٦) رشاد أنطونيوس، الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني، في أحمد زايد وسامية الخشاب (تحرير)، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، أعمال الندوة السنوية الأولى، مايو ١٩٩٤، ص ١٧٤.
(27) John Keane, Civil Society and the State, London: Verso, 1988.
(28) Norberto Babbio, "Gramsci and the concept of civil society", in John Keane, Op. Cit., 82.
(٢٩) كمال عبد اللطيف (تعقيبات)، في: أعمال ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز ودراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٧٨.
(30) Ellen Meiksis Wood, "The use and abuse of civil society", in Ralph Milland (ed.), Socialist Register, (Atlantic Highlands, N. J.: Humanities press, 1990), 62.
(٣١) شارلوت سيمور – سميث، المرجع السابق، ص ٦١٤.
(٣٢) مترك الفالح، المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لأشكال المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٦.
(٣٣) تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨، العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني، ص ١٩.
(٣٤) حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.
(٣٥) أماني قنديل، تطوير مؤسسات المتجمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٤.
(٣٦) ليلى عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ١٠.
(٣٧) جهينة العيسى، المنظمات غير الحكومية وقضية التنمية، في أعمال ندوة المجتمع المدني وإشكالية التحول الديموقراطي في المجتمع العربي، الدوحة، ٢٠٠١، من ٤٠-٥٠.
(٣٨) ليلى عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ٩-١٢.
(٣٩) إبراهيم أبو الغار، المرجع السابق، ص ١١٥.
(٤٠) Alex Thio (ed.), Op. Cit., PP. 9-10.
(٤١) جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٨٨.
(٤٢) علي أحمد عبد القادر، دراسات في المذاهب السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٨.
(٤٣) محمد توهيل فايز عبد أسعيد، المرجع السابق، ص ٢٨٦.
(٤٤) إبراهيم أبو الغار، المرجع السابق، ص ١١٧-١١٨.

(٤٥) محمد توهيل فايز عبد أسعيد، المرجع السابق، ص ٢٨٩.
(٤٦) إبراهيم أبو الغار، المرجع السابق، ص ١١٧-١١٨.
(47) Verey Douglas, Patterns in Todays World, Harcoutt, Inc., 1968.
(48) John Scott & Gordon Marshall, Oxford Dictionary of Sociology, Oxford University Press, 2005, P. 466.
(٤٩) سامية محمد فهمي، الإدارة في المؤسسات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٢٤٩-٢٥٠.
(50) Royce Singleton et al., Op. Cit., P. 164.
(٥١) علي عبد الرازق حلبي وآخرون، تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجيات والتنفيذ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ٣٦٦.
(٥٢) فاطمة خفاجي، المنظمات النسائية ودورها في مجالات تنمية وتمكين المرأة، في أحمد زايد وسامية الخشاب (تحرير)، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، أعمال الندوة السنوية الأولى ١٠-١١ مايو ١٩٩٤، ص ١٩٤.
(٥٣) قام الباحث بإعداد هذا الجدول عن طريق تحليل مضمون قاعدة المعلومات التي أصدرها مركز معلومات الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام ٢٠١٣.
(٥٤) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢-١٩٨٠، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٥٠٦-٥٠٩.